مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 04 / العـدد:02 (2020)، ص 56– 73

التغريب في الإدارة العامة الجزائرية: مقاربة ثنائية النخبة واللغة وإشكالية الهوية

Westernization in the Algerian public administration: a binary approach of the elite, language, and the problem of identity

باري عبد اللطيف [1]، عكنوش نور الصباح [2]

[1] جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر، *a.bari@univ-biskra.dz*

[2] جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر، *n.aknouche@univ-biskra.dz*

تاريخ الاستلام: 2020/08/24 تاريخ القبول: 2020/10/04 تاريخ النشر: 2020/10/22

ملخص: يعتبر موضوع الهوية في بلد كالجزائر إشكالية حقيقية مرتبطة بتراكمات تاريخية وسياسية وثقافية أثرت سلبيا على بناء نموذج الدولة الوطنية ما بعد الكولونيالية، وهو ما شكل بؤرة تحليل على مختلف المستويات في إطار مقاربة أنساق التغريب التي إخترقت مؤسسات الدولة والمجتمع نحو إنتاج ثنائية نخبوية ولغوية داخل الإدارة والشركات والعلاقات الإجتماعية مما أضر على التنمية والهوية. هذه الورقة تبحث في مسارات تشكل الإزدواجية الهوياتية في النموذج الجزائري من منظور قيمي وبيئي حدد طبيعة النظام السياسي بصورة تحتاج لدراسة موضوعية شاملة.

كلمات مفتاحية: نظام، تغريب، مؤسسات، هوية، قيم، تنمية.

Abstract : *Le sujet identitaire en Algérie représente une grande problématique au niveau historique ; politique et culturelle pour le modèle postcolonial de l'état nation algérien victime de l'occidentalisation comme approche institutionnalisé dans différents niveaux de décision touché par le phénomène de dualité linguistique et axiologique dans l'administration et dans la société. Ce papier étude les dimensions de la crise civilisationelle qui caractérise le système sociétal et politique algérien*

Keywords : *administration, occidentalisation, développement, identité.*

المؤلف المرسل: باري عبد اللطيف، **الإيميل**: *a.bari@univ-biskra.dz*

مقدمة:

يحضر مصطلح الثنائية كمتلازمة للحالة اللغوية الحاضرة بوجه عام في دولة معينة، والازدواجية – (Diglossia) وفق شارل فيرغسون – عبارة عن صراع بين تنوعين للسان واحد، أحدهما عالي التصنيف لكنه غير شائع، والآخر دون ذلك ولكنه عام وشائع. وهي بذلك تختلف عن الثنائية اللغوية التي يُعبّر عنها بالمصطلح اللاتيني"Bilingualism" ، إذ أن الثنائية تُعبّر عن صراع خارجي بين لغتين مختلفتين من حيث المنشأ، كالعربية والفرنسية في بلاد المغرب العربي.

تبدو الحالة الجزائرية غير منفكة السجال بين الحرف العربي وحرف مستعمر الأمس– حرف فولتار– من خلال تمظهرات صراع خفي جلي في دواليب السلطة ممثلة في الهيكل البيروقراطي، الذي يفترض به أن يمثل توجهات الدولة العقائدية والإيديولوجية باعتباره منفذا للسياسات العامة الوطنية .

أمام هذا الواقع الثنائي كان لابد من استقراء واقع العلاقة بين الثنائية اللغوية في الجزائر وما يكتنف ذلك من صراع على الهيمنة، فيما يمكن تسميته بإثبات التفوق الاتصالي إن على مستوى الخطاب الرسمي أو في شكل الإدارة همزة الوصل الأولى مع المواطن الجزائري .

انطلاقا مما سبق، فإنه لا يمكن أن نتصور نهضة مجتمعية في وجود تضارب لغوي، حيث يعتبر الآن مشروع الإدارة أو الحكومة نتيجة حتمية لتفاعلات اجتماعية، تشكل توافقا مجتمعيا في كيفية تبسيط المساطر وتحسين وتسهيل العلاقة مع المواطن والإدارة.

وفي هذه المقالة نحاول معرفة أهم تجليات هذا التضارب والصراع الثنائي الذي يبدو أنه غير متوقف عند حدود اللغة، ففي خضم ما تقدم، فان هدف هذه المقالة هو تشريح التضارب الهوياتي وازدواجية اللغة في الإدارة عبر التحقيب للنخب في مفاصل الدولة منذ الاستقلال من خلال الإشكالية التالية: **كيف يمكن التدليل على الحضور القوي للغة الفرنسية في الهيكل البيروقراطي، على الرغم من كونه قانونيا معربا؟ وهل أدت ظاهرة الثنائية إلى نمط هجين في التسيير يفتقر إلى الرشد؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتفكيك الموضوع إلى العناصر الأساسية التالية:

1-الإطار العام للدراسة؛

2-مقاربة مفاهيمية حول مفاهيم الدراسة الأساسية؛

3-مستويات الدراسة؛

أولا: الإطار العام للدراسة:

إن الإدارة العامة نسق من القيم والمعايير التي تحقق مبدأ إستقرار وإستمرار المرفق العام في علاقته بالبيئة من حيث تلبية حاجيات المجتمع على مستوى الإتصال والتفاعل عبر ما تقدمه النخب من برامج تنمية عبر رسائل تتضمن خطابات ورموز وأهداف تكون اللغة محورها الأساسي، ومن هنا إحتلت مسألة الهوية حيزا هاما في إنجاح السياسة العامة لأي بلد.

من هذا المنظور نشأت العديد من الدراسات العلمية حول موضوع البيروقراطية والهوية في الدول النامية، وتعتبر الجزائر ميدانا بحثيا هاما يتيح العديد من إمكانيات التحليل الموضوعي للعلاقة بين المؤسسات والمجتمع لعوامل تاريخية وثقافية وبنيوية إرتبطت بتأثير الظاهرة الإستعمارية في شكلها الجديد على بنية ووظيفة وشخصية الدولة في حد ذاتها.

لقد تمظهر مفهوم الأمة في الجزائر حول تناقضات جذرية في اللسان والإنسان من جهة وفي منظومة الحكم من جهة أخرى، وهو محدد هام جعل السمة الأساسية هي الثنائية أو الإزدواجية في بناء التنمية بمفهومها الحضاري.

في هذا السياق البحثي، تعتبر النخبة، من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، التي يذهب أنصارها إلى أنها حقيقة موضوعية، لأن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة، تتميز بوجود أقلية حاكمة، محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية، وبيدها مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة منقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام؛ ولكن ما هي النخبة؟

ربما كانت دراسة بوتومور حول النخبة والمجتمع من أهم الدراسات التي حاولت أن تفجر كثيرا من الأسئلة حول نظرية النخبة والاجتهادات النظرية فيها تاركة الإجابة على كثير من الإشكالات للزمن الذي سيعتمد دراسة هذه النظرية وسيجد الإجابات على ما قصرت الدراسات المتواجدة عن الإجابة عنه.

ومن رواد نظرية النخبة العالم باريتو، وهو يرى أن النخبة هم أولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم في (مباراة الحياة) وحين يجد أن هذا التعريف غير مستوفٍ يستدرك الأمر وينتقل إلى المجال الأضيق

في تعريف النخبة، فيقوم بربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، وهذا ما يميزها ويؤهلها لاحتكار المناصب.

إن المدخل النخبوي حين يبحث في علاقات القوى، فإنه يقدم منظورا نظريا يتعارض مع النظريات الطبقية ويعد كلا من **غيتانو موسكا وفيليريدو باريتو** (**Moska – V. Pareto Guetano**) أهم المؤيدين المعاصرين لهذا المنهج.

أما **اللغة**، فتعتبر مفهوما من بين أهم المفاهيم التي إنشغلت بها الفلسفة المعاصرة واللسانيات وكذلك بعض العلوم الإنسانية مثل علم النفس اللغوي وعلم الاجتماع.

وتُعتبر اللّغة مجموعةً مرتّبة من الرموز والإشارات التي تُكوّن إحدى وسائل المعرفة في النهاية، وتعدّ اللغّات إحدى أهمّ أدوات التّواصل والاحتكاك والتفاهم في مختلف مجالات الحياة بين الأشخاص في العالم، ولا يُمكن التواصل دون استخدامها، حيث تتعلّق لغات العالم بتفكير الأفراد تعلّقاً وثيقاً؛ حيث يُمكن صياغة الأفكار الداخليّة والباطنيّة عن طريق المفردات اللغويّة.

بينما يرى **ديكرو*** أن العلاقات بين الذوات لا ترتد إلى التواصل بمعناه الضيق: وانما تندرج –تحت طائلة من العلاقات البشرية لا يصبح فيها اللسان أداة تواصل فقط، وانما إطار مؤسسا تقوم عليه تلك العلاقات، لا يصبح اللسان شرطا للحياة الاجتماعية فقط وانما بمطالها، يحقق معها براءته، وشفافيته، هذا ما تؤكده التجربة اليومية، ذلك أن اللغة ليست وسيطا نزيها وشفافا بين الدواب المتخاطبة بل كثيرا ما تنقلب إلى آلية للإخفاء والكتمان، أو التظاهر بالإخفاء بواسطة آلية الاختصار، تتحول معها اللغة إلى قواعد لعب يومي لا بالمعنى السطحي للكلمة وانما كاستراتيجية تعتمد الحساب والتقدير المسبقين للنتائج، لايتحمل معها المتكلم مسؤولية النطاق بها.

ولذلك يرى ديكرو بأنَّ الحجاج متجذر في اللغة ولصيق بها التصاق وجهي العملة الواحدة التي لا يمكن فصل أحد وجهيها عن الآخر، فاللغة تحمل في جوهرها مؤشرات ذاتية تدل على طبيعتها الحجاجية.[1]

أمَّا الهوية: فهي إحساس فرد أو جماعة بالذات، إنها نتيجة وعي الذات، بأنني أو نحن نمتلك خصائص مميزة ككينونة تميزني عنك وتميزنا عنهم. فالطفل الجديد قد يمتلك عناصر هوية ما عند ولادته بعلاقة

مع اسمه وجنسه وأبوته وأمومته ومواطنتيه، وهذه الأشياء في كل حال لا تصبح جزءا من هويته حتى يعيها الطفل ويعرف نفسه بها [2].

الهوية القومية أو الهوية الدينية أو الهوية العرقية أو الهوية الطائفية، هي نماذج للهوية الضيقة، ولكن هناك نموذج أوسع من ذلك عندما تكون الهوية جامعة لأكثر من قومية وأكثر من دين أو أكثر من عرق وأكثر من طائفة، وبهذا تتجاوز الهوية إطارها الضيق لتعبر عن المشترك الأوسع في الانتماء، وهي الهوية الوطنية التي تنتمي لجغرافية وتاريخ ومصالح مشتركة[3].

فاللغة أقدم تجليات الهوية، أو لنقل "هي التي صاغت أول هوية لجماعة في تاريخ الإنسان، إن اللسان الواحد هو الذي جعل من كل فئة من الناس "جماعة" واحدة، ذات **هوية مستقلة**، ويزداد الاهتمام باللُّغة والهوية معا، ويشيع الحديث عنهما، في المنعطفات أو المفاصل التاريخية في حياة الجماعات، وهي منعطفات أو مفاصل ليستْ من نوع واحد، فقد يكون منعطفًا أو مفصلا حضاريا إيجابيا تصَّاعد الجماعة، أو تثب فيه نحو الحضارة والتقدم، وقد يكون سلبيا تتعرض فيه للانكسار، وتغزوها رياح التشتت والانطماس، وربما الغياب عن ساحة الفعل والتأثير، في كِلا الحالين تبرز قضية اللغة، وقضية الهوية، وفي الغالب يتم الربط بينهما إلى درجة أنهما يكادان يصبحان شيئا واحدا.

ثانيا: مقاربة مفاهيمية حول مفاهيم الدراسة الأساسية:

1. مصطلحات الدراسة:

يقيم **باريتو** النخبة على أساس تمايز أفراد بصفات معينة عن باقي أفراد المجتمع، وأن أهم هذه الصفات الكفاءة الشخصية والقدرة على التأثير ويتركز الحكم بيد هذه المجموعة القليلة العدد والتي تباشر دورها في الحكم، مؤهلاتها المميزة، يركز **موسكا** على التمايز بين فئة الحكم والمحكومين في المجتمع، ويطلق اصطلاح الطبقة الحاكمة على الفئة الأولى وقال بتميزها بقلة العدد وتملكها لتقاليد السلطة بحكم قدراتها التنظيمية وأن الفئة الثانية كثيرة العدد لكنها تفتقد التنظيم والقوة؛ في حين أن دراسات المفكرين الأكثر حداثة **كروبرت مايكلز، وتشارلزرات ميلز (Charles R. Mills)** تضع أطر بحثية تحديدا لهذا المنهج حيث يرى مثلا **روبرت مايكلز** بأن الطبقة الحاكمة هي الظاهرة الدائمة في حياة الجماعة، وأن القيادة عبارة عن أقلية تفرض إرادتها على الأغلبية سواء بالطرق الديمقراطية كالانتخابات والتصويت أو غيرها...

وأن القادة يسعون باستمرار لتدعيم نفوذهم ومجال اختصاصتهم، وتنشد الغالبية أن تساق بواسطة القلة لتحقيق أهدافها.

أمَّا **رايت ميلز** (**R. Mills**) فيربط مفهوم النخبة بالقوة ويحددها بأنهم أولئك الذين يتحكمون بالقوة داخل المجتمع سواء كانت تلك القوة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، ويرتبط مفهوم النخبة في نظر ميلز بعملية صنع القرارات. وأشار ميلز، إلى وجود ترابط بين أفراد نخبة القوة بغض النظر عن خلفية القوة التي يستندون إليها، ولكنه لم يستطيع حسم مسألة تجانس هذه العلاقة في طبقة اجتماعية معينة لتعبر عن القوى داخل المجتمع.[4]

ويعرفها هانز دريتزل (Hanz Dreitzel) بقوله: " تتكون النخبة من الذين يحتلون مواقع سامية في جماعة ما، أو في منظمة أو مؤسسة، وقد وصلوا إلى هذه المواقع المتميزة والعالية بفضل انتقائهم على أساس قدراتهم الكفائية الأساسية. ويملكون السلطة والتأثير بفضل المناصب التي يشغلونها، ولها قوة النفوذ، ويملكون قرار تغيير بنية المجتمع والمعايير التي تتحكم فيها. وتؤهلهم مكانتهم ليكونوا نموذجا للاقتداء والتأثير في أفراد جماعتهم[5]. "

ويعني هذا أن النخبة هي التي تسيطر على أعلى المناصب في هرم الدولة بفضل مؤهلاتها العلمية والفكرية والعقلية، أو بسبب تضحياتها الجسيمة في سبيل مصلحة الدولة والأمة. كما أنها الطبقة التي تملك القوة والنفوذ والسلطة والقرار في أعلى إدارات الدولة الحاكمة ووزاراتها. وتتميز بالوعي، والتواطؤ، والتماسك[6]. ومن هنا، فالنخبة هي التي تتحكم في السلطة ليس فقط في مجالها الخاص، بل كذلك في مجال الشؤون العامة[7].

أمَّا اللغة: فهي كائن حي يعيش مع الانسان ويخضع لمختلف مظاهر التطور التي يمر بها الانسان في بيئته، فأي تغيير أو تطور يطرأ على حياة ذلك الكائن البشري يجب ان ينعكس على لغته التي لا تنفصل عنه لحظة من زمان[8].

ولما كانت اللغة ظاهرة اجتماعية فإنها ولا شك من العناصر الأساسية المسهِمة في الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع، حيث تكتسب أهمية بالغة بالنظر إلى طبيعة الوظائف التي تؤديها في سياقها الاجتماعي والتاريخي والسياسي والثقافي واللغوي[9].

يبدو من خلال ما سبق بأن اللغة لا يمكنها أن تكون من العناصر الأساسية المسهِمة في الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع، إلاَّ إذا كانت رمزا للهوية الوطنية حسب تعبير الدكتور: حبيب صالح مهدي، وكذلك وسيلة للإبداع الفكري الذي يؤدي إلى التفوق الحضاري ووضع قدم في الكينونة العالمية بخصوصية لغوية معبِّرة عن تمايز قيمي ووظيفي، بالإضافة إلى كونها مطلبا اجتماعيا ونخبويا يهدف إلى تأكيد السيادة الوطنية والوحدة اللغوية. ولهذا كانت بالنسبة لنا نحن الجزائريين عنصرا أساسياً في هويتنا الوطنية وطريقة تفكيرنا فهي أخطر بكثير من أن تكون مجرد اصواتٍ لغوية تستعمل أداة للتواصل[10].

و**الهوية** مفهوم شامل تُعبر عن ذلك المشترك الإنساني الذي لا ينفك يدعونا إلى الاستماتة في الدفاع عنه، من خلال روافد العرق أو الانتماء أو الدين أو الأصل.

وإذ يجد بعض الكتاب، إن الهوية الوطنية مقوما له دلالته في مذهب إنساني جديد، ليست جوهرا ميتافيزيقيًا أبديا قبليا، ليست ((معطى)) محددا مسبقا ليست تراثا محتوما لا حول عنه مقذوفا به من الماضي ومنيعا لا يؤثر فيه البعد الزمني، ولا المتغيرات التاريخية، بل هو واقع دينامي تأريخي زمني، لجسد تعاد صياغته وتشكيله وتنميته[11].

الهوية الوطنية لا تكتسب مقدرتها على البقاء فضلا عن مصداقيتها إلا بمقدرتها على التطور والتفاعل مع المعطيات الاجتماعية السياسية والثقافية والتاريخية، وبوعيها لهذه الخصوصية المرنة والانفتاح والاستجابة النقدية [12] .

2. منطلقات الدراسة:

تنطلق مادة هذا البحث في مقارعة مأسسة التغريب في الإدارة الجزائرية المستقلة منذ 1962، عبر لوبي فرانكفوني فرنسي أوروبي، يدافع عن مصالح فرنسا والأوروبيين في الجزائر، والمشكل يكمن في طغيان ثقافة ذلك الجزائري الذي لا يستخدم إلاَّ الفرنسية وسيلة تواصل بينه وبينه المواطن الجزائري، مهما علا أو نزل في السُلَّم الإداري، لابد وأن يشعر بالغربة في المجتمع الجزائر وهو داخل ثقافته الوطنية، وهي غربة لا يمكن أن تعوض.

يستعيض عنها إذاً بلوبي موجود وبقوة وهو مدعوم من أعوانه في الداخل للدفاع عن مصالح فرنسا والغرب، وهو ضد الحضور العربي والتمكين للعربية كهوية جامعة ومؤثرة في تماسك المجتمع الجزائري، حيث

ينظر لنفسه باستعلاء في مقابل هذا المعرب الذي يراها رديفا لأسلمة الدولة والمجتمع، من خلال أقطاب لا تخفي امتعاضها من سياسة التعريب بل وتحاربها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

باعتبار النخبة هي تلك الصفوة والتي بامتلاكها للقوة والسلطة والنفوذ والذكاء والدهاء والقوة، لها القدرة على إصدار القرارات، إلى جانب قوة التأثير المجتمعي. ومن ثم، فالنخبة هي جماعات وظيفية، لسبب ما، تحتل موقعا اجتماعيا ساميا أو مكانة عالية، وتسهر على عمليات التخطيط، والتدبير، والتنفيذ، وتوزيع الأعمال، وإصدار القرارات، وتسيير المشاريع، وتقويم الانجازات وتعديل ما يمكن تعديله. ويعني هذا أن وظائف النخبة إدارية وسياسية في الأغلب، لا تخلوا من عنصر أيديولوجي يحركها، فالنخبة الفرانكوفونية في الجزائر احتلت موقع الصدارة والقلب في أعلى هرم السلطة السياسية والإدارية في الجزائر.

ومن جهة أخرى، أصبح لها القدرة على التأثير في القرارات السياسية والإدارية، الشيء الذي يدل على ترسيخ ازدواجية الهوية في بلد قارع الاستعمار لأكثر من قرن وربع القرن.

يبدو من خلال ذلك المضي قُدُمًا في تكريس حكم أوليغارشية مستوردة، وعليه فإنَّ المحفز في هاته الورقة هو محاولة استقراء مكامن التغلغل وآلياته المكرسة للثنائية اللغوية بمآلاتها الحضارية، ما ولَّد نخبة مزدوجة منكفئة على ذاتها لا تريد التصالح مع اللآخر، ولكلٍ نفوذه ومناطق هيمنته، تبدَّى ذلك جليا في تغريبية الهيكل البيروقراطي وازدواجيته، ما خلق نوعا من: la cacophonie، إن على مستوى لغة الخطاب أو اللغة الرسمية البيروقراطية التي لا محالة تكرس لنوعٍ من التشتت الهوياتي الجزائري.

انطلاقا من إيماننا العميق بأن اللغة العربية حوربت في أرضها ووطنها من مستعمر الأمس، ومن طرف المستعمرين الجدد، الذين ما فتئوا يسيطرون بأجندتهم على مفاصل الدول، وهو موضوع فيه الكثير من السياسة ومن الاقتصاد طبعا، غير أنّ الحقيقة التي يؤكدها العارفون بشؤون الإدارة وصناعة القرار في الجزائر، هو أن الاقتصاد في بلد ينتمي لمحور التخلّف، لا ينفك عن السياسة والأيديولوجيات، وفي هذه الحالة، فقد دفعت العربية ثمن الغضب الفرنسي والضغوطات الفرونكوفونية على السلطة الجزائرية.

تجسد ذلك في الهجانة والتذبذب الإداريين، تاركا الجسم البيروقراطي عرضة للإحالات والتفسيرات الشخصية، ناهيك عن الرتابة في التسيير وغياب فلسفة للحكم الراشد، الذي يعتبر الجهاز البيروقراطي عمادها وأسُّها الأول.

حيث ظهرت القضية الثنائية إلى الوجود أول مرة أواخر الستينيات من القرن الماضي، وذلك في سياق التحولات الجذرية التي عرفتها البلدان المغاربية في القرن العشرين، ونشوء الدولة الحديثة في المنطقة نتيجة التدخل الاستعماري، مع ما رافق ذلك من تحوّلات عميقة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهو ما أدى إلى بروز سؤال الهوية أول مرة في المنطقة كتعبير عن المخاض العسير لتلك التحوّلات.

ثالثا: مستويات الدراسة:

1. ازدواجية النخبة في النظام السياسي الجزائري.

في النظام السياسي الجزائري، لا يوجد أي تنوع في مجموعة النخبة، بل أن المجموعات التي مثلت في النظام السياسي الرسمي منذ الاستقلال، وتلك الواقعة خارجه، والتي يفترض أن لها تأثرا على صنع السياسات، قد تداخلت لكي تشكل كياناً نخبوياً واحداً، ويعني هذا أن ممارسة السلطة لم تعد تعكس عمليات تنافس مجموعات النخبة، بل أصبحت تعكس تركيزاً للسلطة داخل مجموعة واحدة. ومن ثم، تصبح آليات الانضمام إلى صفوف النخبة وآليات صنع السياسات، ضرورية لفهمنا علاقات القوى أو ديناميات السيطرة داخل هذا النظام.

إن النخبة السياسية قد تمكنت من تأمين مركزها والحفاظ عليه منذ الاستقلال، ليس بامتلاكها لآلياتها العسكرية أو الثقافية، وليس نتيجة قدرتها على ممارسة سيطرتها السياسية على عملية صنع القرار، وليس أيضا بسبب تمثيلها مصالح مجموعة اجتماعية أو سياسية معينة من الناخبين، وبمعنى أن النخبة السياسية الجزائرية قد تمكنت من الحفاظ على وضعها وتأمينه نتيجة أسباب تتناقض مع تلك التي تحكم عملية صعود النخبة أو أفولها، فالنخبة الجزائرية نجحت في الاستمرار في مركزها السياسي بسبب سلبيتها وحيادها الإيديولوجي وطبيعتها البيروقراطية.[13]

لم تخضع آليات الدخول إلى أجهزة الدولة السياسية في الجزائر في فترة ما بعد الاستقلال لعملية التنافس أو التعبئة بين الجماعات المختلفة. ويعني ذلك أن أعضاء البرلمان أو أعضاء الوزارة، لم يحتلوا مواقعهم داخل النخبة السياسية استنادا إلى أي قاعدة قوة منظمة خاصة بهم سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، فأعضاء النخبة السياسية الجزائرية إما يعنيهم رئيس الجمهورية مباشرة في الحكومة، أو ينتخبون في

البرلمان بسبب عضويتهم في الحزب الحاكم الذي يتزعمه رئيس الجمهورية، ونظرا إلى أن أفراد النخبة يصلون إلى مناصبهم السياسية بفضل اختيار رئيس الجمهورية لهم، فإن ولاءهم يكون لهذا الرئيس شخصيا ومسؤوليتهم تكون تجاهه فقط، كما أنه يصبح من المتوقع أن تكون هذه النخبة خاضعة لرئيس الجمهورية وليست شريكة له في عملية صنع السياسات، وبناء عليه، يصبح بقاء النخبة واستمرارها رهنا بعدد من العوامل:

- ✓ ولاؤها لرئيس الجمهورية ومنصبه؛
- ✓ قدرتها على تنفيذ سياساته على خير وجه؛
- ✓ سلبيتها وحيادها الإيديولوجي. فالحكومات الجزائرية غالبا ما توصف بالبيروقراطية أو التكنوقراطية مع افتخارها بالصفة.

إن دراسة الحالة السياسية في دولة كالجزائر، لا يمكن أن تتم من خلال دراسة تنظيم الجماعات الرسمية وتوزيع القوة والنفوذ بينها ذلك أن المبادئ الأساسية لتنظيم الجماعات الرسمية والتعددية السياسية هي مبادئ غائبة عن المشهد السياسي المعاصر في الجزائر، وإلى غاية صدور دستور 1989 على الأقل كانت العلاقات والجماعات غير الرسمية المتماثلة في المجموعة (مجموعة وجدة، مجموعة تيزي وزو مثلا الخ..) والدفعة، وعلاقات المنفعة المتبادلة، هي التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة وبنية النظام السياسي في الجزائر، في الوقت الذي تفسر فيه علاقات المنفعة المتبادلة داخل النظام السياسي الجزائري استمرار النخبة وبقائها، بغض النظر عن اختلاف التوجهات السياسية التي تتولى تنفيذها.

لقد حصل وأن عين وزير للتعليم العالي مثلا، وهو مقرب إلى الاتجاه الإسلامي عمداء جامعات ينتمون للتيار اليساري والتيار الليبرالي.

يعني ذلك، أن التغيرات الفردية التي تحدث داخل النخبة بسبب التغيرات الوزارية المتعاقبة والانتخابات التشريعية الدورية، ليست في الحقيقة سوى إعادة توزيع أعضاء النخبة في أجهزة الدولة المختلفة، فمن والي وأمين عام للوزارة إلى وزير إلى سفير وهكذا، حيث يظل هؤلاء داخل الدائرة النخبوية الأوسع بالرغم من تقلدهم مناصب سياسية مختلفة، أو عودتهم إلى المصادر الأصلية لتجنيد أفراد النخبة التي تعود لكي تمد النخبة من جديد بالعناصر اللازمة. هذا وبفضل علاقات المنفعة المتبادلة التي يقيمها أعضاء النخبة داخل النظام السياسي مع الشخصيات الهامة والبارزة التي تقيم بدورها علاقات منفعة وثيقة مع رئيس الجمهورية نفسه يضمن هؤلاء بقاءهم في الدائرة النخبوية الأوسع من طريق تنقلهم بين مختلف المناصب النخبوية.

هكذا نجد أن المعينين أو كبار البيروقراطيين الذين استطاعوا من خلال شبكات العلاقات غير الرسمية أن يتقلدوا مناصب الولاة، عادة ما ينقلون كما أشرنا من هذه المناصب إلى الوزارة، ثم منها إلى البرلمان، ومنه إلى جهاز رئاسة الجمهورية، وربما يعودون مرة أخرى إلى الوزارة ولنا أمثلة على ذلك كثيرة: السيد رابح بيطاط رحمه الله وزير الدولة ثم رئيس البرلمان وسيد أحمد غزالي مدير سوناطراك، وزير ثم وزير أول، السيد مولود قاسم رحمه الله وزير التعليم الأصلي والشؤون الدينية ثم مستشارا بالرئاسة، السيد علي غزالي والي ثم وزير إلى غير ذلك من الأمثلة، وبغض النظر عن طريقة الانضمام إلى صفوف النخبة السياسية، فإنه من الملاحظ أن المناصب البيروقراطية العليا في الدولة تمثل أكبر مستقر لهم بعد تركهم وظائفهم النخبوية.[14]

2. إشكالية لغة الدولة؟

في هذا البناء المعرفي يمكن تحديد موقع اللغة العربية في مقاربات النخب الجزائرية على مستوى فكرتين، فمن جهة هناك فكرة فحواها إذ تأصلت الإدارة أي بمعنى آخر تعربت فذلك يعني العودة إلى لغة الشعب وبتعبير ديمقراطي لغة الأغلبية، وهو ما يهدد مصالح تيارات وقوى داخل بنية السلطة، ومن جهة ثانية هناك رأي يفتعل صداما بين اللغة العربية والإدارة من منطلق أن مفهوم التعريب مرتبط بالدين الإسلامي، وهو تصور تتبناه مصادر فرانكفونية وبعض الاتجاهات البربرية بصفة علنية.

لقد تشكلت اختلافات بنيوية وسلوكية داخل أجهزة الدولة وحتى بين فئات المجتمع، وأصبحت الإدارة الناشئة بعد الاستقلال أمام إشكاليات هوياتية، تنظيمية وسياسية حاول النظام السياسي الإجابة عنها من خلال مجموعة قرارات سياسية لإدارة الأزمة الناشئة وليس حلها.

لقد تدخل عنصر التعريب في سياق حاجيات سلطوية محددة وتوازنات معينة لمراحل تاريخية مرت بها عملية إعادة بناء النسق البيروقراطي الموروث عن الحقبة الاستعمارية على غرار المبادرات التي تبنتها السلطة في السبعينات "1971" والتي لم تكن كافية ورغم توسيع مجالات التعريب في حقبة الثمانينات إلا أنّها بقيت محدودة ولم تمس قطاعات حيوية تخص ميدان البنوك، الاقتصاد، الأموال، الإنتاج والتي تحدد نمط التنمية ويمكن أن توفر للتعريب إمكانيات عملية ملموسة للنجاح في الواقع الهيكلي للاقتصاد والمجتمع، وإحداث التحول الحضاري المطلوب في مواجهة مشاريع "**التغريب**".

مشاريع ترتبط بطبيعة النخبة الجزائرية المشكلة من فئتين إحداهما تتقن الفرنسية فقط وهي على الأساس محسوبة على فرنسا لِمَا تتحصل عليه من دعم مادي ومعنوي فرنسي لها في دواليب السلطة وفئة

ثانية تمتلك اللغة العربية وبحكم وجودها في المنظومة التربوية فهي تتمتع بعامل الشعبية والمصداقية الجماهيرية لكنها لا تملك السلطة، والسلطة هنا هي معيار النفوذ والسيطرة على مقدرات وإمكانيات وحتى خيارات الأمة، وهو ما كانت النخب الفرنكفونية[15] تستحوذ عليه مما مكنها من توجيه الحكم نحو مشاريعها حيث أنه فئة متجانسة ومتضامنة أكثر من الفئة المعربة، وتتشكل من أساتذة وكتاب وأطباء صحفي ومدراء شركات ومدراء تنفيذيين ومسؤولين كبار ووزراء وأطراف أخرى مرتبطة فكريا ولسانيا بالقوة الاستعمارية الفرنسية، مما جعلتها تهيمن على السلطة، لا انتماء لغوي لها غير اللغة الفرنسية نتيجة الإهمال الرسمي على اختلاف أسماء الحكام لتطوير اللغة العربية بشكل جدي والهدف في النهاية من هذا التعطيل المبرمج في تفعيل العربية هو البقاء في السلطة. وهو هدف يرتبط بقوى خارجية موجودة بنسبة كبيرة في فرنسا أكثر من القوى الداخلية بالجزائر.

هذا ما أكدته أليات الحكم وكرسته صناعة القرار السياسي الإداري وحتى اللغوي في البلاد منذ المراحل الأولى الاستقلال رغم وجود هياكل وفواعل تنتمي شرعيا لمرحلة الثورة وهو ما لاحظناه على أداء جبهة التحرير الوطني مثلا ونخبها المختلفة حتى المنتمية سابقا إلى جمعية العلماء المسلمين والتي دعمت خيارات تربوية فرنكوفونية على غرار موقف وزير التربية والتعليم الأسبق الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي في السبعينات،[16] ورغم هيمنة الحزب الواحد في تلك الحقبة على العمليات الإدارية فإن ذلك لم يمنع البيروقراطية من فرض معاييرها على الدولة والمجتمع والحزب نفسه الذي كان يشهد صراعا بين قياداته حول الموضوع.

لقد بقي النظام الإداري الجزائري محددا لهوية ولغة السلطة ولطبيعة النخب الحاكمة وعليه لم تنجح بعض الإدارات في تطوير القوانين التي تعبر عن واقع إداري ناجح ينسجم موضوعيا مع أدبيات اللغة العربية، فهذه التشريعات مصدرها سلطة سياسية، هي نفسها نتيجة هذا النظام المغترب.

إن الآليات البيروقراطية احتوت في مواقع وعلى مراحل كثيرة النظام السياسي بل استطاعت ضبطه في إطار مفاهيم معينة على غرار مفهوم "دولة الإدارة" الذي يعكس تأثير الفاعل الإداري[17] على البناء الدولتي بشكل سلبي حيث تصبح الظاهرة البيروقراطية أقوى من المؤسسات التنفيذية والتشريعية الرسمية مما يمنع أي عملية إصلاح وتغيير إيجابي رغم أن تحليل بنية الخطاب السياسي الرسمي للقيادة في هرم الحكم يعطي أهمية مركزية لمقولات الإصلاح الإداري والحكم الراشد واللامركزية لكن بقاء نفس اللغة والخلفية الفكرية لدعاة هذا الخطاب في غياب مشروع مجتمع يعبر عن الأمة بشكل ديمقراطي يجعل النخب الحاكمة عاجزة عن

السيطرة على النظام الإداري أو على الأقل إصلاح علاقته بالمجتمع فعليا في إطار إستراتيجية حكم شاملة وليس مجرد عمليات إجرائية وسياسية محدودة وغير فعالة.

إن الفشل البنيوي في عمليات التعريب مصدره طبيعة النخبة التقليدية التي لم تستطع تلبية الحاجيات اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع بشكل عضوي مما جعل اللغة العربية لا تستطيع فرض نفسها داخل مستويات القرار الإداري الذي بقيا "مفرنسا" وملتفا حول القرار السياسي والقرار الاقتصادي معا وبتالي متحكما في أسلوب تسيير الدولة ومن خلال ذلك أسلوب التعريب فالكثير من القرارات الخاصة بالتعريب من مطلع السبعينات حتى 1998 بالتحديد مرت عبر قنوات لا تنفذ نتيجة عدم وجود إرادة حقيقية من طرف النخب الحاكمة في دعم قضية اللغة العربية كلغة إدارة وحيدة في الجزائر.

لقد ضيعت الجزائر الكثير في تهميشها للغات الأجنبية، بحيث أصبح من النادر العثور على متخرج من الجامعة يجيد لغة أجنبية واحدة، فكيف يمكن القيام بالبحث العلمي وتطويره عندما لا يتمكن الطالب أو الباحث من الاطلاع على ما يبحث فيه وما توصل إليه الباحثون في جهات أخرى من العالم؟ ومن أين يأتي بالمراجع الحديثة والوضع هو على ما عليه في العالم العربي الذي لا يجيد لحد الآن حتى استعمال تكنولوجيات الاتصال (العربية لا تمثل أكثر من 1 بالمئة من محتوى الانترنيت).

الجزائر ضيعت أيضا في اعتمادها على اللغة الفرنسية كلغة التعليم الثانية بعد العربية والأولى على مستوى الإدارة (المركزية منها على الأقل) وعلى المستوى الرسمي. الفرنسية فقدت، مع ظهور وتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الكثير من بريقها وانتشارها.

إن الإدارة الفعالة من حيث التأصيل المفاهيمي تعني القدر على تنمية النظم والمهارات الإدارية من حيث التسيير، التنبؤ، واتخاذ القرار لمواجهة الحاجيات الأنفة والمستقبلية بأقل التكاليف وهو ما يمكن تحديده من خلال أطر تنظيمية تسمح بتجديد إمكانيات النخب وتطوير أساليب الحكم والاتصال بالمجتمع وهي المحددات النظرية الغائبة عن بؤرة التحليل بالنسبة للباحث في التجربة الإدارية الجزائرية، والتي لم يتم فيها تطوير مفهوم الهوية.

إن اللغة العربية التي هي إسمنت الوحدة الوطنية والتي من الضروري جدا تعميمها وتطويرها واستعمالها في مجالات الاتصال والإدارة خاصة.

لقد بقيت العلاقة بين اللغة العربية والإدارة علاقة معقدة تحكمها آليات غير منهجية تعبر عن مصالح نخب سياسية فاشلة وليس عن قيم بناءة مما شوه وأضعف النظام السياسي الذي أصبح غير فعال بالنظر إلى العلاقة غير الطبيعية التي تربط نخبه من جهة وهي من حيث النفوذ " فرنكفونية" ولغته من جهة أخرى وهي من حيث القانون "عربية" وهي علاقة تعبر عن أزمة تعيد إنتاج نفس الدلالات التاريخية التي تشكلت في إطارها الدولة الجزائرية الحديثة والتي ستستمر هيكليا لمراحل قادمة، بحيث أن النموذج الإداري الوطني يمثل امتداد لنموذج الفرنسي المركزي، والذي يمثل الروح الرومانجرمانية والتي لا تعطي دلالات عرفية وتقليدية للتنظيم بل تقدم معايير عقلانية قانونية سرعان ما تصبح تعبر عن مصالح فئوية بدل أن تمثل الإرادة العامة.[18]

ومن هنا تصبح بنية الإدارة متغربة مما يعرقل أداءها وعلاقتها مع المجتمع المعرب في شكل إشكالية هوياتية معقدة وخطيرة، يصعب التعامل معها في المدى المنظور.

إن الإدارة الجزائرية تشكلت بدون مرجعيات أصلية مستمدة من قيم المجتمع أو من مبادئ الحركة الوطنية التاريخية (بيانات نجم شمال إفريقيا) فهذه الإدارة هي التي كونت الدولة وليس العكس لأسباب غير موضوعية في غالبيتها، والدليل على ذلك هو أن قضية التعريب التي تعتبر من أعقد القضايا لم تطرح مثلا بجدية من طرف النخب الحاكمة منذ اتفاقيات إيفيان.

بالعودة الى روح هذه الاتفاقيات، نجد أنه لم تطرح القضية أصلا للتفاوض، نظرا لطبيعة الوفد المفاوض في تلك المرحلة والذي مثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ,كنواة للدولة الجزائرية المسترجعة، وهي تنظيم بيروقراطي هيكل الدولة لكن بأشخاص ليس فيهم أي عنصر محسوب على العربية بصورة مباشرة، مما يضعنا في صورة الإدارة التي صنعت الدولة لكنها أهملت الأمة، فكانت النتيجة صراع غير متكافئ بين نخب فكرية وعصب مالية واقتصادية لم تحسن النخب المعربة إدارته بل ذهبت في كثير من الأحيان ضحية له بحسن أو بسوء نية.

إن اللغة الفرنسية استغلت هذا الموقع، فاستبدت بالحكم من خلال إستراتيجية مازالت تطبق حتى اليوم وهي تماثل الإستراتيجية التي وضعتها خلال سنوات الاستعمار. وذلك بفضل نخب برجوازية صغيرة ظهرت في المدن الكبرى كوريثة شرعية للثقافة الفرنسية في التفكير والتسيير وتحولت إلى إقطاعيات متنفذة ومدبرة للسياسات العامة والبرامج التنموية.

لقد قصرت البلاد، مؤسساتا وأفرادا في كتابة التاريخ الوطني والتعريف به عبر شتى قنوات التبليغ والتكوين، مما أنتج سلوكات غير حضارية للنخب الحاكمة شوه صورة النموذج الوطني في مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد شهدت المرحلة إدارة مفلسة وتسييرا ذا طابع إيديولوجي مفرط غطى على خصوصيات الحاجات العلمية.[19]

على هذا الأساس خسرنا عدة سنوات سيطر فيها الاستعمار الجديد على النسق القيمي للإدارة التي يصعب تصنيفها في مستويات فكرية وهيكلية حيادية بعيدا عن المعطى السياسي والسلطوي.

إن الظاهرة البيروقراطية لم تسمح بدمج العربية في برامج التنمية الميدانية وبالتالي تنمية اللغة نفسها، ولم تسمح للإدارة بالتطور فكانت النتيجة ضعف اللغة والإدارة والتنمية معا [**].

من هذا المنظور يمكن رصد ظاهرتين هامتين:

- تبلور شكل عشوائي من إدارة الموارد البشرية خاصة على مستوى المركزي للإدارة بسبب أزمة أو ندرة القيادات الإدارية الجيدة والقادرة على إعادة بناء النسق الإداري وفق معايير محلية.
- تشكل نظم معلومات ذات بعد لغوي مزدوج او ثنائي وبالتالي بعد حضاري هجين جعل مسارات التنفيذ غير فعالة وغير رشيدة من طرف صنفين من النخب يعبران عن هذه الثنائية او الازدواجية.

في هذا الإطار إننا عندما نقوم بضبط مفهوم الثنائية ندخل في سياق مدلولات اصطلاحية شائعة الاستعمال لكنها متعددة السياقات، فالباحث **فانرايش** يعتبر الثنائية اللغوية حالة[20] فردية، أما **شارل فرجسون** يعتبرها ظاهرة اجتماعية وذلك عندما طرح مفهوم الثنائية في مقال له سنة 1959، ويعني بها تعايش شكلين لغوين في صلب جملة واحدة، لكن يبقى السؤال ما هي الثنائية؟

يبدو من الأهمية بما كان التمييز بين الثنائية اللغوية (Bilinguisme) والثنائية (Diglessie) المشتقة من (diglossia) أي الإزدواجية.

إن مصطلح (Bilinguisme) غالبا ما يستعمل للدلالة على الأوضاع اللغوية التي يستعمل فيها الناطقون لغتين مختلفتين حسب المقامات التي يستدعيها حال الخطاب، أما مصطلح (Diglessie) فقد

يكون أحيانا مرادفا لكلمة (Bilinguisme) ولكن في كثير من الأحيان يدل على الأوضاع اللغوية التي تستعمل فيها لغتان سواءا من نفس الفصيلة (عامية وفصحى) أو مختلفتين لكن بشرط أن يكون لكل واحدة فيها وظيفة غير وظيفة اللغة الأخرى.

بالنسبة للجزائر فإذا كانت العامية ولهجاتها الكثيرة نسخا من الفصحى المعيارية فإن اقتحام الفرنسية للساحة الجزائرية منذ منتصف القرن 19 أدى إلى ظهور الثنائية اللغوية بل إلى تغلب الفرنسية في واقع الحال[21] وهو ما تأصل في البناء النخبوي للإدارة الجزائرية ونتج عنه حالات صراعية غير متكافئة، مبررة أحيانا وغير مفسرة أحيانا أخرى، بالنظر إلى غياب سياسة لغوية واضحة وغياب مفهوم عضوي للإنتلجنسيا*** في الجزائر.

لعل الرهان الأكبر الذي ينتظر العربية في الجزائر هو المصالحة مع الآخر في إطار قيم كونية تعترف بخصوصية الآخر، حتى وإن كان ينتمي إلى نفس الحاضرة، وبلسان متمايز، والرهان الأصعب هو ما كان يريده الرئيس الراحل هواري بومدين من خلال عبارته المشهورة ومن خلال عبارة أخرى حول التعريب أيضا عندما قال: "نريد أن تكون اللغة العربية لغة الحديد والصلب".

الخاتمة

ما يحدث اليوم عندنا من افتعال لصراعات هوياتية محورها اللغة العربية، الفرنسية، هو أكبر بكثير من فرح البعض منا من الانتصار الدونكيشوتي للغة مستعمر الأمس في مفاصل وهياكل البيروقراطية للدولة الجزائرية. وهو ايضا اكبر بكثير من حزن البعض الاخر على تحطيم تمثال عين الفوارة بشكل فيه الكثير من تناقضات تاريخنا...ولماذا؟ على حد تعبير البروفيسور بخوش مصطفى.

ربما لأنهم لا يريدوا لنا أن نعرف الرهانات الحقيقية في الجزائر والمنطقة المغاربية برُمَّتها؛ كما أننا نجهل كذلك أن اللعبة ليست مجرد صراع بين لسانيين، بل حول الهوية والثقافة والحضارة وحرب التموقع حيال الآخر، وليست كذلك صراع بين جزائريين حول من يحكم؟ وكيف يحكم؟ ... نحن بصدد مرحلة جديدة ما نزال- في اعتقادنا- أنَّنا لم نستوعبها وبسبب الجهل تحول عناصر المجتمع لأدوات في استراتيجيات مختلف الفاعلين الاقليميين والدوليين.

أخيرًا وليس آخرًا؛ فإنَّ اهتمامنا بهذا الصراع الثنائي بين العربية والفرنسية في الإدارة الجزائرية، وحرصنا على تبين تجليات وأصول الصراع الثنائي بينهما، هو انطلاقا من حرصنا على تنميتها وجعلها لغة العلم والتقانة، توظف بالأساس في الهيكل البيروقراطي الذي يفترض فيه مصب لتنفيذ الرؤى الجامعة والشاملة لمختلف طموحات الشعب الجزائري برمته، لا أن تشكل حلقة أخرى من حلقات الصراع بينما منذ 1830 ولكأننا به لا يريد أن ينتهي.

المؤمل أن يحسم هذا الصراع المفتعل والمبتذل في احيانٍ كثيرة، مبررا كان أم غير مبرر، وان تكون اللغة العربية لغة الإدارة الحكومية وسائر القطاعات لا أن تقتصر على قطاع دون قطاع، لا الفرنسية الوافدة والتي أصبحت مهددة في معاقلها الفرنكوفونية على مستوى العالم بسبب عدم استجابتها للتطورات العلمية وتسارع الأبحاث عالميا عكس الإنجليزية التي أثبتت قدرتها على مجاراة التسارع العلمي والتقني لتتربع على عرش لغة العلم الأولى عالميا.

التهميش:

[*] أوزفالد ديكرو (بالفرنسية: Oswald Ducrot)، ولد عام 1930، لسانياتي فرنسي وأحد أبرز المساهمين في الدراسات المتعلقة بالتداوليات والتلفظ ونظرية الحجاج.

[1] جايلي عمر، «نظرية الحجاج اللغوي عند " أوزفالد ديكرو وأنسكومبر»، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، العدد الثالث، 2018، ص 194.

[2] صومائيل هنتغتون، **من نحن– التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية**. (تر: حسام الدين خضور)، دمشق: دار الحصاد، 2005، ص 37.

[3] حبيب صالح مهدي، « دراسة في مفهوم الهوية»، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد13/5، ص 01.

[4] الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962– 1989 بين التصور الإديولوجي والممارسة السياسية**. (الجزائر: دار هومة، ج1، 2007)، ص 25.

[5] Jacques Coenen-Huther, **Sociologie des élites** , 2004, p 101.

[6] عبد الرحمن شحشي، (**النخبة: مقاربة في المفهوم**)، **نخب مغاربية: الخلفيات، المسارات والتأثير**، أعمال المنتدى المغاربي الثاني، الدار البيضاء: منشورات مدى، 2012، ص 26.

[7] جون واتربوري، **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**، (تر: عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق)، الرباط: مؤسسة الغني، 2004، ص 134.

[8] عز الدين صحراوي، «اللغة العربية في الجزائر: التاريخ والهوية». مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جوان 2009، ص 03.

[9] حبيب صالح مهدي، مرجع سابق، ص 02.

[10] بتصرف عن: حبيب صالح مهدي، مرجع سابق، ص 02.

[11] حبيب صالح مهدي، مرجع سابق، ص 05.

[12] ادوار خراط، «الأصالة الثقافية والهوية الوطنية». مجلة العربي الكويتية، العدد 551، 2004، ص 28.

[13] الطاهر بن خرف الله، مرجع سابق، ص 29.

[14] المرجع نفسه، ص 131.

[15] عبد العالي رزاقي، تعريب ما لا يعرب، المرجع السابق ، ص 15.

[16] زينب الميلي، الإبراهيمي شجع الفرنسية، (الجزائر: الشروق اليومي العدد 2423، أكتوبر 2008)، ص18.

[17] حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص 88.

[18] بلعيد مويسي، حقيقة إقرار قانون تمجيد الاستعمار بين التعميم والتجريم، (يوم دراسي، مارس 2006، جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية).

[19] إبراهيم رماني، مرايا وشظايا، مقالات في الفكر والسياسة والأدب، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2002) ص 41.

[20] لويس جان كالفي، ترجمة محمد حياتن، علم الاجتماع اللغوي، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004)، ص 46.

[21] محمد العربي ولد خليفة، التعددية اللسانية ومستويات الخطاب، (الجزائر: صوت الأحرار الثقافي العدد 12، ماي 2006) ص 9.

[**] ورد هذا المصطلح 20 مرة في خطاب واحد للرئيس بوتفليقة خلال مؤتمر قمة المنظمات الغير حكومية عام 2002.

[***] يقصد بالأنتيليجينسيا (L'intelligentsia) طبقة أو فئة اجتماعية تعنى بالإنتاج والإبداع وممارسة الفكر. بمعنى أنها طبقة من المثقفين المتنورين. وتشمل الأساتذة، والمبدعين، والمفكرين، والفنانين. وفي القرن الواحد والعشرين، يطلق هذا المفهوم على النخبة المثقفة الوطنية القريبة من السلطة التي تسير حقلا علميا أو أدبيا أو فنيا. ولها دور وساطي وتنويري مهم داخل المجتمع.